

كلمة المدير العام المنتخب  
جوزيه غرازيانو دا سيلفا  
**José Graziano da Silva**  
أمام مجلس منظمة الأغذية والزراعة  
في دورته الثالثة والأربعين

روما، 28 نوفمبر/تشرين الثاني - 2 ديسمبر/كانون الأول 2011  
1 ديسمبر/كانون الأول 2011 عند الساعة التاسعة والنصف صباحاً

السيد الرئيس، أعضاء المجلس المقرون، السيدات والسادة،

أودّ بادئ ذي بدء أن أعرب عن شكري لكم جميعاً على دعوتي للتوجه إلى دورة المجلس هذه. إنّ حضوري هنا بصفتي مديراً عاماً منتخِباً يؤكد على اهتمامنا المشترك بالعمل الوثيق معاً.

في أبريل/نيسان الماضي جئناكم مرشحاً لأتقدم بمقترحاتي أمام المنظمة. وقد حددتُ خمسة ركائز رأيتُ أنه يتوجب علينا أن نركز عليها: القضاء على الفقر، والإسراع في الانتقال نحو استهلاك غذائي ومنظومات إنتاجية مستدامة فعلاً، والنهوض بمزيد من الإنصاف في الإدارة العالمية للأغذية، واستكمال عملية الإصلاح المتفق عليها محسّنين اللامركزية، وتوسيع التعاون ما بين بلدان الجنوب داخل المنظمة.

وعندما نعود للنظر في برامج جميع المرشحين نجد تقارباً جميلاً، بين آرائهم بشأن أولويات المنظمة. فتصدّينا للمسائل نفسها تقريباً له مغزى عميق. وفي ذلك دليل على أننا نتحلى برؤية مشتركة حول مستقبل المنظمة نستوحيها من الأهداف التي أنشئت المنظمة لتحقيقها.

وقد آن الأوان لنبدأ العمل معاً.

السيدات والسادة أعضاء المجلس المقرون،

تواجه الكثير من البلدان صعاباً هائلة في المعركة التي تخوضها ضد الفقر وسوء التغذية. وإذا ما لم نركز على العمل الفعلي فإنّ عدداً كبيراً من البلدان سيفشل حتى في بلوغ الهدف الإنمائي الأول للألفية.

وسأركز، على نحو خاص، بتناولي هذه المسألة، على مستويين للعمل.

فعلى المستوى المحلي، سأعمل على زيادة الدعم المتاح للبلدان ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من عجز غذائي، لاسيما تلك التي تواجه أزمات ممتدة، عبر ضمان موارد المنظمة التقنية لعدد مختار من البلدان التي تلتزم مساعدتها، والتي تلتزم بالقضاء على الفقر.

كما يتعين علينا أن نسدّ الهوة التقليدية الفاصلة بين التدخلات الطارئة، وبرامج التنمية، وذلك من خلال توحيد الإدارة الشاملة تحت مسؤولية ممثل منظمة الأغذية والزراعة؛ والحرص على معالجة المشاكل الأساسية التي تجعل السكان معرضين للجوع، بما يعزز قدراتهم على اكتساب القدرة على مقاومة الصدمات في المستقبل.

ولذلك، أنوي تشكيل فرق تجمع في كنفها كفاءات المنظمة في تقديم المشورة في مجال السياسات، والتخطيط للاستثمارات، وحشد الموارد، والاستجابة لحالات الطوارئ. كما سأتخذ خطوات ترمي إلى تعميق التعاون على الصعيد القطري مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وشركاء التنمية، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني. وإني أتطلع لتقوية الروابط مع شركات القطاع الخاص التي تقاسمنا أهدافنا، بالإضافة إلى حشد مزيد من الدعم من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

أما على المستوى العالمي: فينبغي أن نستكمل الجهود الوطنية المبذولة لمكافحة الفقر عبر منظومة حوكمة عالمية فعالة للأمن الغذائي.

وينبغي بشكل وثيق أن تضطلع لجنة الأمن الغذائي العالمي بدور رئيس في أي منظومة حوكمة عالمية يتم تعزيزها، وإني أتطلع إلى العمل عن كثب مع هذه اللجنة. واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ سعادة السفير Olaniran Yaya على انتخابه رئيساً للجنة الأمن الغذائي العالمي، ولأشكر السيد De Luna على ترؤس هذه اللجنة خلال العامين الماضيين.

لقد أصغيتُ باهتمام للمداخلات الاثنتين والعشرين التي ألقتهما الدول الأعضاء عند افتتاح دورة المجلس هذه بعد عرض تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي. وبوسعي أن أؤكد أنني أوافق تماماً على المقترحات الداعية إلى أن تتحلى نقاشاتنا بمزيد من التركيز، وأن تصوغ توجيهات عملية أكثر لصناعة القرار. وفي هذا السياق، أرى أنه ينبغي تشكيل هيئة جديدة للتنسيق التنفيذي والإستراتيجي في ما بين الوكالات، مشرقةً مدراء منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي من خلال ولاية واسعة النطاق للتعاون في تنفيذ القرارات التي تتخذها لجنة الأمن الغذائي العالمي. وينبغي دعوة رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي للمشاركة في اجتماعات التنسيق هذه. ويجب أن ننظر في إقامة حوار سلس بين هذه الآلية الجديدة ومكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي.

كما أنني أوافق على أنه من الضروري أن نستكمل في أسرع وقت ممكن الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، والثروة السمكية، والغابات. وآمل أن نفرغ من هذه العملية في النصف الأول من عام 2012.

### السيدات والسادة،

خلال شهر واحد فقط سأتولى إدارة منظمة لم تكن احتياجاتها بهذا الحجم الكبير يوماً، والتي فقدت ثقة بعض أعضائها.

وقد كانت إحدى دلائل فقدان الثقة تزايد الوقت الذي تمضيه الدول الأعضاء في الخوض في الكثير من التفاصيل التي لا تعكس دور القيادة التي يُفترض بالأجهزة الرئاسية أن تؤديه.

ويجب أن تقوم إعادة بناء الثقة على الاعتراف بأننا نحن، الدول الأعضاء والأمانة، لدينا أهداف مشتركة، ومسؤوليات متكامل في ما بينها كما نصّ عليها دستورنا بوضوح. وتتطلب منا الثقة أن نعمل معاً بكل شفافية.

واستكمال إصلاح منظمة الأغذية والزراعة بشكل جيد أمر ضروري لتؤدي المنظمة مهمتها بشكل فعال ولتستعيد ثقة جميع الدول الأعضاء، وكما قلتُ آنفاً إنني ملتزم بأن أصل بعملية الإصلاح إلى نهاية مرضية.

وتوفر لنا خطة العمل الفورية الأدوات للمضي قدماً بسرعة لاستكمال معظم أهداف الإصلاح الهامة، لتبذل المنظمة قصارى جهدها في توفير أداء أفضل، وفي التصدي للتحديات التي نواجهها.

إنّ الإصلاح لأداة لإرساء دعائم الثقة، والكفاءة، والفعالية، والمساءلة، ولكن لا يمكن الاستمرار في الإصلاح إلى ما لا نهاية!

بين عام 2009 ونهاية فترة السنتين القادمة يكون تنفيذ الإصلاح وحده قد بلغ تكلفة تناهز 90 مليون دولار أمريكي. وإذا ما أضفنا تكلفة الوقت الذي أنفقه الموظفون حول هذه المسألة قد تبلغ تكلفة الفرصة الضائعة ضعف هذا المبلغ.

ومن باب المقارنة البسيطة: وكجزء من استجابة الطوارئ لأزمة القرن الإفريقي، اعتمدت منظمة الأغذية والزراعة وبنجاح منقطع النظير برامج النقد مقابل العمل. ونحن ندفع لأكثر من 60 000 أسرة صومالية ثلاثة دولارات أمريكية في اليوم لاثنتين وسبعين يوم عمل سنوياً، ونأمل أن نبلغ مجموعاً يصل إلى 130 000 أسرة هذا العام. وسيمثل

كل هذا استثماراً إجمالياً يقلّ عن 30 مليون دولار أمريكي في الصومال، أي حوالى ثلث المبلغ الذي يُتوقع أن يُنفق في عملية الإصلاح.

إلاّ أنّ التكلفة المالية ليست هاجسي الأساسي: فأنا أخشى في بعض الحالات أن يجعلنا الإصلاح نبدو أكثر تقوفاً على أنفسنا متسبباً بذلك في المزيد من البيروقراطية، وتداخل العمل والبنى، وأن يجعل المنظمة أكثر ثقلاً بدلاً عن أن تكون أكثر فعالية. إن ما نحتاج إليه بالفعل هو تغيير جوهرى في ثقافة المنظمة لنتمكن من النظر إلى الخارج. يجب أن تحفّزنا ليس اهتماماتنا الشخصية الفورية بل ضرورة التصدي للمشاكل الحقيقية التي يواجهها مليار جاع.

### السيدات والسادة،

لقد أتى الإصلاح تغييرات هامة إلاّ أنّه ما يزال أمامنا الكثير من العمل. وأشير هنا إلى مكون أساسي تأخر فيه التقدم كثيراً ألا وهو اللامركزية.

بعد أن عملتُ في مكتب إقليمي لخمس أعوام ونصف العام أعتبر اللامركزية من أهداف عملية الإصلاح الأهم والأكثر إستراتيجية. فيتعين علينا أن نقوي مكاتبنا الميدانية كما حضّتنا الأجهزة الرئاسية على فعله.

ويُشكّل تعزيز حضور منظمة الأغذية والزراعة عبر العالم عنصراً أساسياً في توفير خدمات أفضل للحكومات في مجال التعاون التقني والمساعدة في مجال السياسات. كما أعتبر أنّ العمل الميداني استكمال ضروري وهام لتحليلنا المعيارى. وفيما ينبغي لعملائنا المعيارى أن يقود عملنا في الميدان، فإنّ توفير العملية التعليمية يشكّل إسهاماً قيماً لمناقشة السياسات على الصعيد العالمى. وينبغي أن تسير برامجنا الميدانية، وتحليلنا المعيارية جنباً إلى جنب، وأن يعرّز أحدها الآخر لجعل منظمة الأغذية والزراعة مؤسسة معرفية تتسم بالواقعية.

كما أودّ التأكيد على أهمية اعتماد نهج ينطلق من القاعدة في منظومة التخطيط لدينا لضمان استجابة الأولويات التي نحددها في الميزانية للاحتياجات الحقيقية لدولنا الأعضاء.

وسيناقش هذا النهج المنطلق من القاعدة، بدءاً من صياغة إطار برامجي قطري وصولاً إلى تحديد الأولويات الإقليمية الفرعية والإقليمية، أولاً في المؤتمرات الإقليمية ومن ثمّ سينظر فيه مؤتمر المنظمة. وسيوفر ذلك للمنظمة عملية قائمة على الطلب لتحديد أولويات العمل لديها وميزانيتها، وذلك لأول مرة.

كما أنّي أرى أنّنا بحاجة لإيلاء مزيد من الأولويات في عملنا لنضمن ألاّ تسعى المنظمة للقيام بكل شيء، إنّما أن تركز على الأنشطة التي تستطيع فيها أن تشكل فارقاً، وتقدم قيمة مضافة للموارد التي ائتمنتها عليها الدول الأعضاء.

إنّي أدرك كذلك ضرورة ترشيد شبكة تمثيل المنظمة، وأنوي التقدم بمقترح حول أبعاد اللامركزية في عملية الإصلاح خلال المؤتمرات الإقليمية القادمة، وأن أطلب من الدول الأعضاء الشروع في مناقشة مسألة التغطية.

كما أودّ أن أنتهز هذه الفرصة لأطلب من بعض البلدان ذات الدخل المتوسط من مختلف الأقاليم أن تنظر في إمكانية تغيير وضع الممثلات ذات الصلاحيات الكاملة لمنظمة الأغذية والزراعة الموجودة أصلاً في مكاتب الاتصال لديها والعمل على تعزيز الدعم المقدم للمنظمة لتواصل العمل في أراضيها. فذلك قد يتيح فرصة إعادة تخصيص الموارد في أكثر البلدان فقراً في الإقليم نفسه. وأودّ أن أدعو ممثلي هذه البلدان الدائمين للتشاور مع عواصمهم بشأن هذه الفكرة.

واسمحوا لي أن أوضح هنا أنني لا أطلب مزيداً من التمويل من البلدان الأعضاء لتحقيق اللامركزية أو لتوسيع التغطية، بل فسحة للعمل في إطار الميزانية التي جرت الموافقة عليها. كما سأنظر في الوفورات الإضافية التي يمكن أن تُستخدم لتعزيز مكاتبنا اللامركزية، لاسيما الفرق المتعددة الاختصاصات على الصعيد الإقليمي الفرعي والتي يجب أن تُشكّل أول بابٍ تفرعه البلدان لتطلب مساعدة المنظمة.

السيد الرئيس، الأعضاء الكرام،

اسمحوا لي أن أشير الآن إلى بعض المسائل التي أودّ أن تُستعرض في دورات المجلس المقبلة.

لقد شكّل انتخاب مدير عام مؤخراً نقلة في إجراءات المنظمة وفي الأطر الزمنية، وقد أظهر بعض الثغرات التي ينبغي معالجتها. وأظن أننا نوافق جميعاً على أن الفترة الانتخابية كانت طويلة للغاية وأن غياب القواعد طرح بعض العقبات لتحقيق انتقال سلس.

كما أودّ أن أشير إلى أنني سأستلم مهامى مترئساً فريق إدارة من كبار الموظفين شكّل بالكامل في ظل الإدارة الحالية. قد يكون لدى معظم البلدان والكثير من المنظمات الدولية قواعد مشتركة تنظّم الفترات الانتقالية لإتاحة المجال أمام الإدارة الجديدة لتأليف فريق إدارة من كبار الموظفين يقاسمها رؤيتها، وأهدافها.

يحتاج أي مدير جديد إلى هامش لاختيار فريقه، لاسيما في المناصب الرفيعة المستوى، كنائب المدير العام، والمدير العام المساعد حيث تُعتبر هذه من التعيينات سياسية الطابع. ويُمكن أن يُنظر إلى هذه التغييرات بوصفها طبيعية في جميع المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وهي تحترم جميع العمليات الانتخابية الديمقراطية كتلك التي أجريناها في المنظمة.

تشعر بلدان كثيرة بنقص في تمثيلها لاسيما على أعلى مستويات المنظمة. وسيتوجب علينا أن نعيد التوازن إلى التوزيع الحالي لأعلى المناصب لنعكس الواقع الدولي الجديد الذي يضطلع فيه عدد متزايد من البلدان بأدوار هامة في أنشطة التعاون الدولي. وإني أنوي، عبر التشاور، وبشفافية معالجة هذه المسألة عام 2012.

وحرصاً على الاستمرارية فيما بين الإدارات، فإن أي تصحيح مرتبط بالموظفين قد أقوم به في بداية ولايتي سيشمل فقط المناصب التي اعتبرها ضرورية للغاية؛ وسيتم ذلك كجزء من عملية سلسلة تراعي فيها ضرورة تفادي أي مساس باستمرارية العمل.

وتماشياً مع هذه الملاحظات، أقترح أن تحدد الدول الأعضاء مجموعة واضحة من الإجراءات لضمان انتقال رسمي وأكثر انسيابية في المستقبل، لا تعتمد فقط على الإرادة، والعلاقة الودية التي تجمع بين المدير العام المنتهية ولايته والمدير العام المنتخب حديثاً كما كان الحال بيني وبين السيد ضيوف.

السيد الرئيس، السيدات والسادة الأعضاء الموقرون،

خلال فترة السنتين هذه، وضعت المنظمة قائمة بما يناهز العشرة آلاف نشاط في برنامج العمل والميزانية. ويصعب أن نتبين مكنم الأولويات الحقيقية في هذا الإطار الواسع للأنشطة. علينا أن نرشد الأنشطة، وأن ننكب على مجالات الاهتمام الرئيسية، وأن نجعل عملنا أكثر تركيزاً.

ورداً على طلب لجنة المالية، سأحاول تحديد مزيد من الوفورات الفعالة. وإني أعتقد أنه ما زال هناك مجال لخفض التكلفة عبر التخفيف من ثقل بعض البنى والعمليات البيروقراطية التي تعرقل فعالية منظماتنا.

إن تشكيل منظمة يُعول عليها وتتمتع بفعالية أكبر يصب في مصلحتنا جميعاً. وتحقيق قيمة أكبر مقابل كمية الأموال نفسها ليس مجرد طلب تعبر عنه البلدان المانحة بل جميع الدول الأعضاء كذلك. وإني أرى أنه من الضرورة بمكان أن تكون المنظمة أكثر كفاءة ليكون أداؤها أفضل.

السيد الرئيس،

أود أن أشدد على أن موظفي منظمة الأغذية والزراعة، بوصفهم الثروة الأهم في هذه المنظمة، يستحقون مزيداً من الاهتمام وإدارة للموارد البشرية تكون أفضل بكثير مما هي عليه.

وأنوي تكريس اهتمامي الشخصي للمسائل المتصلة بالموارد البشرية، بما في ذلك التدريب، وتنقل الموظفين، وتقييم الأداء، واعتماد الآليات والإجراءات لضمان تنفيذ سياسات موارد بشرية شفافة. وينبغي على الإدارة والموظفين أن يعملوا معاً ويشكلوا مشتركاً ومتكاملين لتحسين أداء المنظمة على كافة المستويات.

كما أنني أولى اهتماماً بالغاً لأنشطة الاتصالات التي يجب على المنظمة الاضطلاع بها، وأشير هنا إلى الاتصالات الداخلية والخارجية التي تشكل وجهين لعملة واحدة. فأني منظمة لا تمتلك سياسة اتصالات متكاملة ملائمة ستواجه مشاكل فادحة في نقل الرسائل الملائمة حول مهمتها، وأثر العمل الذي تقوم به على الصعيد اليومي.

وتشمل مواضيع أخرى تناولتها منذ مطلع العام إعادة التأكيد على حرص منظمة الأغذية والزراعة على العمل المشترك مع أسرة الأمم المتحدة، لاسيما مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها (برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية) والندوة الدولية المعنية بالتنوع البيولوجي، بالإضافة إلى وكالات أخرى هامة وإلى اللجان الاقتصادية الإقليمية.

أما داخل المنظمة، فأنا أؤكد على الاهتمام على نحو خاص بالإعداد للمؤتمرات الإقليمية والمشاركة فيها. وأود أن أؤكد من جديد على أهمية المشاركة الرفيعة المستوى في هذه الاجتماعات، لاسيما بالنسبة إلى الوزراء. وقد دعوت، في هذا السياق، الرئيس المستقل للمجلس ليشارك في المؤتمرات الإقليمية كافة.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأحيط الأعضاء علماً بالطريقة التي أنوي من خلالها ترجمة الأولويات التي وردت في برنامجي في جدول الأعمال الذي سأعتمده خلال الأشهر الأولى من عام 2012.

في يناير/كانون الثاني سأبدي دعوة وجهتها لي وزارة الزراعة الألمانية لأشارك في الأسبوع الأخضر الوطني الذي يوفر فرصة الشروع في النظر في المسائل المتعلقة بالاستدامة التي ستكون على رأس جدول أعمال اجتماع ريو+20.

بعد ذلك سأتوجه إلى المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس لأؤكد مجدداً على التزامي تعزيز التفاعل بين المنظمة والقطاع الخاص. وسأشارك بعد ذلك مباشرة في المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو أليغري (Porto Alegre) لأؤكد على الأهمية التي أوليها لدور المجتمع المدني.

وبنهاية يناير/كانون الثاني، سأحضر قمة الاتحاد الإفريقي حيث سأوضح أن إفريقيا ستبقى على رأس سلم أولويات منظمة الأغذية والزراعة.

وأخيراً، أسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر الدكتور جاك ضيوف، المدير العام المنتهية ولايته على كل الدعم الذي قدمه لي والذي بدأ عندما كنت أستعد لإطلاق برنامج القضاء الكامل على الجوع في ديسمبر/كانون الأول

2002، ولأحبيي بإكبار الإسهام الذي لا يُقدَّر بثمن والذي قدّمه طوال 18 عاماً لقضية الأمن الغذائي جاعلاً المعركة ضد الجوع تحتل صدارة الأجندة العالمية. وآمل أن يمدني بنصائحه في المستقبل.

كما أودّ أن أشكر جميع أعضاء منظمة الأغذية والزراعة على الثقة التي وضعوها في شخصي وأذكرهم بأنه ستُتاح أمامي ولاية لا تتجاوز الثلاث سنوات ونصف السنة لبلوغ جميع الأهداف الطموحة المقترحة. وهي لفترة زمنية وجيزة، لذا أتطلع للعمل معكم جميعاً في السنوات القادمة في روح من الشراكة البنّاءة.

وفي ملاحظة أخيرة، اسمحوا لي أن أكرّر ما قلّته لكم في أبريل/نيسان الماضي "لن أتمكن من أداء أي عمل ما لم نقيم به معاً".

شكراً لكم.